

استراتيجيات التنوع الاقتصادي الرائدة: الدروس المستفادة من دول الخليج العربي

Leading Economic Diversification Strategies: Lessons Learned from the Gulf Arab Countries

د. جديوي نجوى*، د. كريمة بوقرة، أ. د لطيفة بهلول

1 د. جديوي نجوى، مخبر المقاوالاتية وإدارة المنظمات، تخصص إقتصاد كلي ومالية دولية،

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، nadjoua.djedioui@univ-tebessa.dz.

2 د. كريمة بوقرة، مخبر دراسات إستراتيجيات التنوع الإقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة،

تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، [k.bouguerra@centre-](mailto:k.bouguerra@centre-univ-mila.dz)

[univ-mila.dz](mailto:k.bouguerra@centre-univ-mila.dz)

3 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، Latifa.bahloul@univ-tebessa.dz.

تاريخ النشر: 2024/01/31

Abstract:

This study aims to analyze the leading economic diversification strategies in the Gulf countries and their impact on reducing dependence on oil and achieving sustainable development. The study focuses on reviewing the key policies and approaches adopted by these countries to diversify income sources and strengthen non-oil sectors. The study found that economic diversification had a positive effect on improving economic performance and increasing competitiveness. However, challenges related to infrastructure and continued partial reliance on oil revenues remain, requiring further efforts to enhance diversification in the long term.

Keywords: Economic diversification, Development strategies, Gulf Cooperation Council countries (GCC).

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل استراتيجيات التنوع الاقتصادي الرائدة في دول الخليج العربي وتأثيرها في تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق التنمية المستدامة. تركز الدراسة على استعراض أبرز السياسات والتوجهات التي اتبعتها هذه الدول في تنوع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية. توصلت الدراسة إلى أن التنوع الاقتصادي كان له أثر إيجابي في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية، إلا أن التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والاعتماد الجزئي المستمر على العائدات النفطية لا تزال قائمة، مما يتطلب جهودًا إضافية لتعزيز التنوع على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، استراتيجيات التنمية، دول الخليج العربي.

مقدمة:

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والتقلبات في أسعار النفط، تسعى دول الخليج العربي إلى تبني استراتيجيات التنوع الاقتصادي لضمان استدامة النمو وتحقيق التنمية المستدامة. تقليدياً، اعتمدت هذه الدول بشكل كبير على قطاع النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات، مما جعلها عرضة للتقلبات في أسواق الطاقة العالمية. ومع ذلك، أدركت هذه الدول أهمية تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية وتعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى لتوفير فرص عمل جديدة، وتعزيز الابتكار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. استراتيجيات التنوع الاقتصادي التي اتبعتها دول الخليج العربي تمثل تجارب رائدة في هذا المجال. فقد طورت هذه الدول رؤى واستراتيجيات طموحة تهدف إلى إنشاء اقتصادات أكثر تنوعاً واستدامة. تشمل هذه الاستراتيجيات تطوير البنية التحتية، تعزيز القطاع غير النفطي مثل السياحة، التصنيع، والخدمات المالية، والاستثمار في التعليم والبحث والتطوير. الدروس المستفادة من التجارب الخليجية يمكن أن توفر رؤى قيمة للدول الأخرى التي تسعى لتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي. تتضمن هذه الدروس كيفية إدارة الموارد، تبني الابتكار، وتطوير السياسات التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام. في هذا السياق، تستعرض الدراسة الحالية استراتيجيات التنوع الاقتصادي الرائدة التي طبقتها دول الخليج العربي، مع التركيز على الدروس المستفادة التي يمكن أن تستفيد منها الدول الأخرى في عملية تنوع اقتصادها. ستشمل الدراسة تحليلاً لنجاح هذه الاستراتيجيات، التحديات التي واجهتها، والنتائج المحققة، وذلك بهدف تقديم رؤى قيمة حول كيفية تحقيق تنوع اقتصادي فعال ومستدام.

ومن هذا المنطلق طرح الاشكالية التالية:

كيف ساهمت استراتيجيات التنوع الاقتصادي في دول الخليج في تقليل الاعتماد على النفط؟
ماهي الدروس المستفادة منها؟

أولاً. التجربة القطرية في التنوع الاقتصادي

تعتبر قطر واحدة من الدول التي تولي اهتماماً كبيراً للتنوع الاقتصادي، تمتلك رؤية طموحة للتحول إلى اقتصاد أكثر تنوعاً ومستداماً على المدى الطويل، من خلال تعزيز قطاعات أخرى

وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية. حيث شهدت على مدار السنوات الأخيرة نمواً هائلاً في قطاع الإنتاج الزراعي المحلي، وتستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 70%، حيث شكل الحصار الذي فرض في عام 2017 حافزاً لتحقيق الأمن الغذائي في البلاد، ولكن ذلك كان له أثر إيجابي أيضاً في تمكين قطر من تعزيز مرونتها في مواجهة أزمة (كوفيد - 19).

1. إمكانية التنوع الاقتصادي لدولة قطر

يتمتع الاقتصاد قطري بكثافة كبيرة تستثمر في أمريكا الشمالية وأوروبا وتعمل بشكل متزايد على تنمية العلاقات في آسيا، وخاصة مع الصين، في حين أن نطاق الاستثمار في أفريقيا أقل بكثير. وحدة الاستخبارات الاقتصادية وتوقع أن تكون آسيا منطقة الأسواق الناشئة الأكثر أهمية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب الطلب على النفط. ويمكن التخمين بأن علاقة قطر تتعمق مع آسيا والصين على وجه الخصوص، يعكس استراتيجية التحوط الخاصة بها. ومن المؤكد أن قطر تستثمر بغرض الزيادة ثروة الأمة، لكن الاقتصاد ليس سوى جزء من الاستراتيجية. لقد كانت سياسة قطر الخارجية المناورة بين المتنافسين لتكون مفيدة للدول القوية. وتفيد وحدة المعلومات الاقتصادية أيضاً أن دول مجلس التعاون الخليجي وشهدت التجارة مع أفريقيا زيادة بمتوسط 4.1% سنوياً على مدى السنوات العشر الماضية. مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 2.5%، لكن قطر نفسها لديها بصمة أصغر من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في أفريقيا. ومن المتوقع أن تشهد المنطقة استثمارات خليجية في العقد المقبل وسوف تنمو مع نمو وتوسع اقتصادات الشرق الأوسط. الوكالة الأمثل في وجوه سياسة قطر الخارجية؛ كأداة سياسية، يسعى جهاز قطر للاستثمار إلى تأمين عائد على الاستثمار أيضاً كما يخلق التبعيات المتبادلة التي قد تؤمن الدولة. وتشمل محفظة جهاز قطر للاستثمار ما يعتبر "استثمارات نموذجية" في الغرب. ويشكل القطاع المالي محور التركيز الرئيسي لجهاز قطر للاستثمار الذي يمتلك حصصاً في البنوك الأوروبية، مجموعة Credit Suisse Group AG وBarclays Plc، بالإضافة إلى البنك الزراعي الصيني، و Banco Santander Brasil البرازيل، وبورصة لندن تبادل. كما يعد جهاز قطر للاستثمار رابع أكبر مساهم (2%) في شركة توتال الفرنسية للنفط، وشركة Royal Dutch Shell، وشركة BAA المالكة. هذه المحفظة تتمتع بالاستثمارات الأساسية بسجلات تاريخية من النجاح المالي، تستثمر قطر أيضاً في بناء العلاقات التجارية مع الصين، وهي دولة عالمية ناشئة القوة الاقتصادية. إن قطر تؤسس قوتها

ليس فقط في الصين، بل أيضًا في فيتنام واندونيسيا، واليابان ودول آسيوية أخرى كذلك (Jason, Hany, & Vasundhara, May 2017, pp. 10-13)

2. استراتيجية قطر في التنوع الاقتصادي

أعلنت قطر عن رؤيتها الوطنية 2030 في سنة 2008، وتلاها استراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال التنمية الاقتصادية لدولة قطر خلال 2011-2016، والتي قدمت حساب تفصيلي للنفقات وتنفيذ الخطط الاقتصادية. وتيرة التخطيط الاقتصادي والتنفيذ أسرع بكثير من أي دولة أخرى عضو في مجلس التعاون الخليجي بسبب ما تتمتع به البلاد الالتزام باستضافة الاتحاد الدولي لكرة القدم كأس العالم لكرة القدم (الفيفا) عام 2022. على عكس عمان والبحرين، قطر أقل حماسا بشأن التنوع الاقتصادي بسبب احتياطات ضخمة من النفط والغاز. وتشير التقديرات إلى أن البلاد لديها أكبر احتياطات الغاز في العالم واحتياطات كافية للحفاظ على إنتاج النفط الزهاب لمدة 45 سنة القادمة. وهذا يجعل الاستفادة من الموارد الهيدروكربونية أساسية للتنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي في المستقبل. إلا أن الرؤية طموحة تهدف إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة بحلول عام 2030، قادرة على الاستدامة تميها الذاتية وتوفير مستوى معيشي مرتفع لسكانها لأجيال قادمة. كما يهدف إلى خلق المعرفة الاقتصاد بما يجعل البلاد مركزاً إقليمياً للمعرفة والأنشطة الصناعية والاقتصادية ذات القيمة العالية وتمثل إحدى طرقها الرئيسية لتحقيق هذه الغاية في التنوع الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات الخاصة، وتشجيع ريادة الأعمال، وتحسين مناخ الأعمال. وإصلاح سوق العمل وتعزيز التكامل الإقليمي. وكان التقدم على هذه الجبهات بطيئاً، على الرغم من أن قطر أنفقت حوالي 5% من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم في السنوات الخمس الماضية بنيت المدينة التعليمية، والتي تضم عددا كبيرا من الكليات الأجنبية تعمل الجامعات على تسهيل نقل المهارات والمعرفة إلى الشباب. وسلط الضوء على عدد من العوامل التي يمكن أيضا تفسير بطء وتيرة التنوع. وأهم هذه العوامل هي صغر حجم الاقتصاد وقاعدة المستهلكين، فضلا عن انخفاض الأجور في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، مما يثني المواطنين كبار السن عن البحث عن عمل في القطاع الخاص. تؤكد البيانات أن نسبة 0.3 % فقط من المواطنين يعملون في القطاع الخاص، في حين أن ولا تتجاوز نسبة جميع القطريين في القوى العاملة 6 % وهذا يجعل إمكانية تطوير قوى عاملة وطنية مؤهلة للقيادة تعزيز القطاع الخاص وزيادة دوره في التنمية الاقتصادية والتنوع المحدود. (Asharf,

December 2018, pp. 14-15)

3. تطوير القطاع الفلاحي القطري

ازدادت أهمية القطاع الفلاحي في قطر في أعقاب الصدع الخليجي عام 2017 الذي أوقف خطوط الإمدادات الغذائية بين عشية وضحاها من المملكة العربية السعودية والبحرين ومصر والإمارات العربية المتحدة، حيث قامت قطر ببناء صناعة ألبان مكتفية ذاتيا منذ بداية الصدع، وتسعى إلى تعزيز الأمن الغذائي في مجموعة متنوعة من الصناعات الزراعية الأخرى، كما أدى تضاعف عدد سكان قطر أكثر من أربعة أضعاف منذ عام 2000، إلى زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية وأدى إلى شعور متزايد بانعدام الأمن الغذائي الوطني. وبحلول عام 2015، استوردت قطر حوالي 80% من غذائها، بشكل أساسي من الشرق الأوسط وبدرجة أقل بكثير من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وأستراليا ونيوزيلندا، اعتمدت قطر خلالها على الواردات لمجموعة واسعة من المنتجات الغذائية، بما في ذلك الحبوب ومنتجات الألبان واللحوم والفواكه والخضروات، وكانت المملكة العربية السعودية المورد الرئيسي للدواجن ومنتجات الألبان. ونتيجة لذلك، تم إنشاء برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي (QNFSP) في عام 2008 لتقليل اعتماد قطر على الواردات الغذائية من خلال تحسين الاكتفاء الذاتي، حيث يقوم برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي بتطوير توصيات لسياسة الأمن الغذائي ويعمل مع الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية لتطوير الممارسات التي تستخدم الموارد بكفاءة داخل القطاع الزراعي. (The International Trade Administration, 2020)

4. تحليل واقع مساهمة الإنتاج السلعي للاقتصاد القطري

يعد الاقتصاد القطري اليوم أحد أقوى الاقتصادات الإقليمية ومن بين أكثر الاقتصادات الواعدة على الصعيد العالم، إذ حافظت دولة قطر على معدلات نمو متوازنة على الرغم من مختلف التحديات العالمية، مع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بأكثر من 12% من عام 2021 (بن قاسم ، 2022). ونجحت دولة قطر خلال السنوات الماضية، في ترسيخ مكانتها المتقدمة على خريطة الاقتصاد العالمي من خلال مواصلة مسيرة تحقيق رؤية قطر الوطنية نحو إرساء اقتصاد متنوع وتنافسي مبني على المعرفة. حيث نوضح من خلال الجدول الموالي نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج القطري السلعي خلال الفترة (2010-2022):

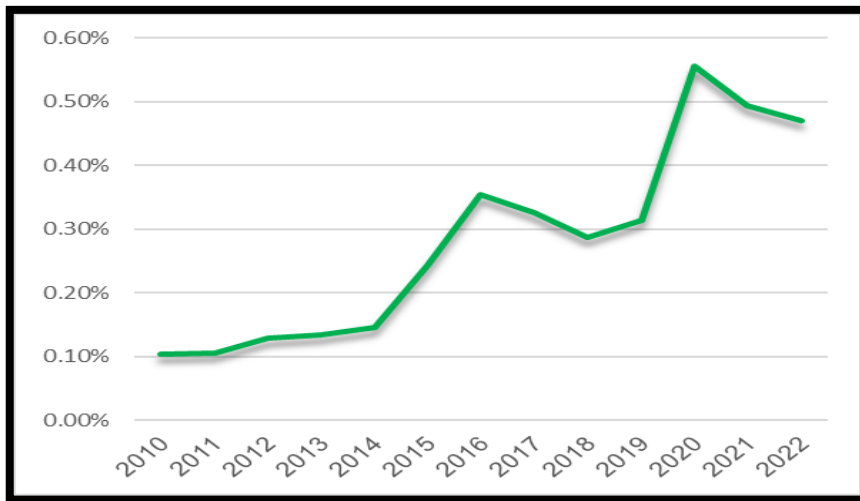
الجدول رقم (01): واقع مساهمة الإنتاج السلعي للاقتصاد القطري خلال الفترة (2010-2022)

استراتيجيات التنوع الاقتصادي الرائدة: الدروس المستفادة من دول الخليج العربي

HHI	نسبة الفلاحة من الإجمالي (%)	إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	الفلاحة	السنوات
0,6901	0.10%	129172	785	7198	15365	105689	135	2010
0,6682	0.11%	132771	874	8021	16954	106782	140	2011
0,6441	0.13%	136861	929	8575	19291	107889	176	2012
0,6310	0.13%	141691	1036	9736	20200	110529	191	2013
0,5858	0.15%	142915	1184	12901	21279	107342	209	2014
0,4398	0.24%	93298	1242	14896	16496	60437	227	2015
0,3651	0.36%	79397	995	18105	13791	46224	282	2016
0,3507	0.33%	95370	1693	25024	14501	53841	310	2017
0,3896	0.29%	117179	1593	27038	17612	70601	336	2018
0,3723	0.31%	106091	2045	25515	15787	62412	334	2019
0,3424	0.56%	75421	1795	20602	10602	42002	420	2020
0,3960	0.49%	108347	1791	24132	15748	66141	536	2021
0,4648	0.47%	124461	1783	26654	12987	82452	585	2022

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2023)

الشكل رقم (01): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الإنتاج السلعي لدولة قطر خلال الفترة (2010-2022)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01)

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (01)، والشكل رقم نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القطري، قد عرف اتجاهها متذبذبا بين الصعود

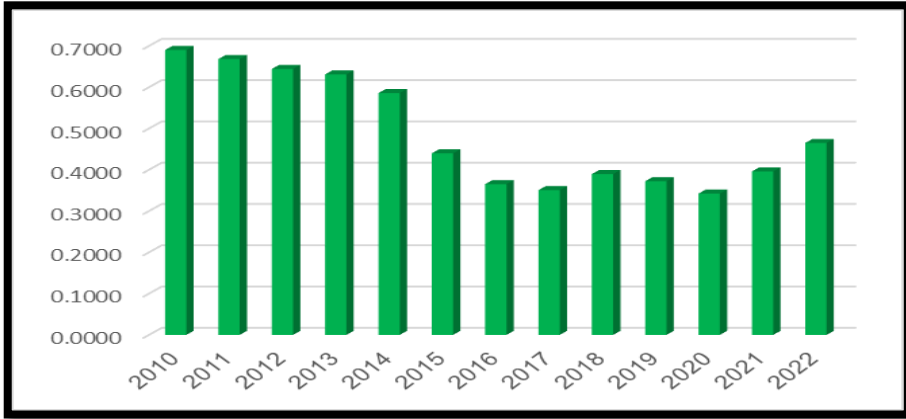
والنزول خلال الفترة (2010-2022)، حيث عرفت نسبة مساهمته معدلات نمو بطيئة على مدى السنوات الخمس الأولى، انتقلت قيمتها من 0,10% سنة 2010 إلى 0,15% سنة 2015، ثم عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 2016 قدر ب 0.36%، هذا الارتفاع راجع بالأساس الى توسيع القطاع الزراعي بسبب زيادة الطلب على الغذاء نتيجة للنمو السكاني السريع. ثم انخفضت قيمته مجددا سنة 2018 إلى 0.29% و 0.31% سنة 2019، لتنتقل إلى 0.56% سنة 2020، وهي أكبر نسبة مساهمة محققة خلال الفترة (2010-2022)، أولت خلاها الحكومة القطرية إستراتيجية التنمية الوطنية (2018 - 2022)، التي أعطت اهتماما كبيرا لتطوير التشريعات الناطمة للاستثمار الأجنبي المباشر والتشريعات التي تحفز مشاركة القطاع الخاص المحلي للاستثمار في مشاريع البنى التحتية الاقتصادية ضمن قطاعات حيوية تحافظ على معدلات النمو الاقتصادي ومنها قطاع الزراعة، الذي شهد تطورات ملحوظة خلال هذه الفترة، مثل إدخال قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقنوات التوزيع الشاملة، والدعم المالي لتشجيع الإنتاج المحلي، كما تبنت الدولة في هذه الفترة التقنيات المستدامة والذكية من أنظمة الري الآلي، والزراعة بدون استخدام التربة (الهيدروبونيك)؛ والزراعة المائية (الأكوابونيك) لتوسيع نطاق القطاع الفلاحي وتعزيز جودته والتي أدت إلى نمو القطاع تدريجيا، من حوالي 505 مليون ريال قطري في سنة 2015 إلى حوالي 720 مليون ريال قطري في سنة 2020، حيث نمت قيمة الإنتاج الزراعي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 7.33% من سنة 2015 إلى سنة 2020.

5. تقييم التنوع في الناتج السلي في قطر خلال الفترة (2010-2022)

لتقدير وقياس مستوى تنوع الناتج السلي في الاقتصاد القطري، تم الاعتماد على مؤشر (Herfindal –Hirshman) ، من خلال المعادلة التالية : (Benazza, 2019, p. 138)

$$H. H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2 - \sqrt{1/N}}}{1 - \sqrt{1/N}} \quad (01)$$

حيث: N عدد النشاطات، x_i قيمة المتغير في النشاط i ، x القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات. والشكل البياني يمثل نتائج المتحصل عليها:
الشكل رقم (02): تطور مؤشر التنوع الاقتصادي لإجمالي قطاعات الإنتاج السلي في الاقتصاد القطري



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01) والمعادلة رقم 01
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نتائج تقدير مؤشر هيرشمان هرفندال للتنوع الناتج السلبي في الاقتصاد القطري قد عرف اتجاهها متذبذباً بين الصعود والهبوط خلال الفترة (2022-2010)، وهي قيمة مقبولة اقتصادياً من حيث درجة التنوع، وهو ما يدل على الانتقال إلى مرحلة تنوع الناتج القطري، ويرجع هذا الانخفاض بالأخص إلى اللازمة العالمية وانخفاض أسعار النفط، لكن مع حلول سنة 2017، عرفت قيمة معامل هيرشمان هرفندال ارتفاعاً مستقراً عند خلال الفترة (2021-2018)، بسبب حالة الركود الاقتصادي جراء انتشار الأزمة الصحية العالمية، ولكن رغم هذا الارتفاع النسبي في قيمة المؤشر، نلاحظ تحسن تنوع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد القطري، بسبب التوجهات والسياسات الواضحة من الدولة القطرية في استخدام وتوظيف مواردها لخلق قطاعات و أنشطة جديدة تدفع بدورها النمو والإنتاجية والتنوع الاقتصادي.

ثانياً. التجربة الإماراتية في التنوع الاقتصادي

شهد العالم خلال العقود الأخيرة المنصرمة تحولات كبيرة وسريعة، وتزامنت هذه التغيرات مع تبدل في النظم الاقتصادية من التخطيط المركزي إلى اقتصاد توجّهه قوى السوق، لتعاد صياغة العلاقات الدولية في إطار قانوني ملائم لشروط العولمة، فيما يخص الإمارات شكلت نموذجاً اقتصادياً رائداً يحتذى به في مجال التنوع الاقتصادي رغم أنها دولة نفطية فقد استطاعت القيادة الرشيدة للدولة أن تجعل من دولة الإمارات مركزاً إقليمياً للمال والأعمال ومحوراً عالمياً للتجارة والاستثمار والسياحة، وأن ترسخ من مكانتها في خريطة الاقتصاد العالمي، بفضل الرؤية الواضحة والعزيمة القوية وكفاءة السياسات

الاقتصادية المطبقة التي تركز على أسس الافتتاح الاقتصادي، تحرير التجارة وزيادة إنتاجية القطاعات غير النفط. وهو ما تطرق اليه من خلال هذا العنصر بالتفصيل.

1. إمكانيات التنوع في دولة الإمارات العربية المتحدة:

اعتمدت دولة الامارات على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الافتتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الامارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا)، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30 % فقط سنة 2015، ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 70 % في المداخل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة والسياحة والتجارة. (أساء و دحان، جانفي 2018، صفحة 335)

2. استراتيجية دولة الإمارات في التنوع الاقتصادي:

مرت استراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة بمراحل ترسم سياسة التنوع الاقتصادي، وقد بدأت عملية تحول الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع منذ ثلاث عقود، فبعد اعتماد شبه كامل على العائدات النفطية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أخذ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التغير بصورة مستمرة لصالح القطاعات غير النفطية في سنوات التسعينات إثر انتاج سياسة التنوع الاقتصادي، في إطار خطة تنمية هدفت إلى تشجيع الاستثمار الخاص والإنتاجية المحلية في قطاع البناء والعقارات ثم قطاع النقل والاتصالات والصناعات التحويلية. ليستمر بعد ذلك تنفيذ سياسة التنوع الاقتصادي بتحويل الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة غير النفطية وبناء اقتصاد معرفي تنافسي في إطار تحقيق كل من الخطة الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الاتحادي والمتمثلة في رؤية الإمارات 2021، والرؤية الاقتصادية لإمارات أبو ظبي 2030، خطة دبي الاستراتيجية 2021 ورؤية الشارقة 2021 على المستوى المحلي.

أ- **رؤية الإمارات 2021:** وهي خطة إستراتيجية تم إطلاقها عام 2007 تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي للقطاعات غير النفطية بحيث لا تتجاوز مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي

الخام نسبة 20 % ، رفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والقدرة التنافسية، من خلال التركيز على ثلاث مجالات هي:

- زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وربط التعليم باحتياجات السوق.
 - وضع إطار تنظيمي لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتشجيع القطاعات الناشئة.
 - تطوير سياسة البحث العلمي بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية لدولة الإمارات.
- وتطبيقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، قامت حكومة دولة الإمارات بتنفيذها في إطار الاستراتيجيات التالية:

ب- **استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و2010:** تؤسس هذه الاستراتيجية مرحلة جديدة من العمل الحكومي في إطار مواكبة التغيرات الاقتصادية، وتستهدف في المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، كما تركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية وتعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً من ناحية أخرى.

ت- **استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2013:** وضعت هذه الاستراتيجية بهدف تسهيل رؤية الإمارات 2021، وهدفت إلى تطوير اقتصاد معرفي تنافسي عن طريق التركيز على الملكية الفكرية، تطوير البنية التحتية الوطنية وزيادة المشاركة العالمية.

ث- **استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2016:** حددت هذه الاستراتيجية التوجهات المتوسطة المدى للحكومة في مختلف القطاعات، وتفصيلها إلى خطط تنفيذية للجهات الاتحادية.

ج- **الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030**

تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي إلى تحقيق ما يلي:

- بناء اقتصاد مستدام قائم على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية؛
- توسيع نطاق تأسيس الشركات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- تطوير بنية تحتية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع؛
- تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية؛
- إرساء بيئة مرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة؛

- إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل.
- **ح- خطة دبي 2021:** تمحورت خطة دبي الاستراتيجية حول الأهداف التالية:
 - تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات باعتماده على قاعدة؛
 - متنوعة من النشاطات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الإنتاجية والابتكار؛
 - تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة، النقل، التمويل والسياحة؛
 - تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وبشكل خاص الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.
- **خ- رؤية الشارقة 2021:** وضعت رؤية الشارقة لتوحيد كافة الجهود والمبادرات والبرامج السياحية المستقبلية لتحقيق الأهداف التالية:
 - نمو مستدام لاقتصاد الإمارة وتطوير قطاع سياحي جاذب، وذلك باتخاذ نهج متعدد الأوجه يأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة؛
 - استقطاب 10 ملايين سائح بحلول عام 2021 والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف؛
 - التعاون والشرابة بين الجهات والمؤسسات المختلفة لتحقيق هدف الرؤية؛
 - استهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي، حيث تعتبر الصين والهند ودول الخليج من أهم الأسواق التي تسعى الإمارة إلى استقطاب وفود سياحية منها؛
 - تطوير منتج الشارقة السياحي من بنى تحتية مواصلات، مطار، متاحف ومنشآت فندقية وفق أفضل المعايير العالمية.

3. تطوير القطاع الفلاحي الإماراتي:

يشكل القطاع الفلاحي في الإمارات العربية المتحدة، جزءاً صغيراً من الاقتصاد الوطني بسبب التحديات الطبيعية والبيئية الفريدة في المنطقة. تُعتبر الأراضي الصحراوية الرئيسية في الإمارات تحدياً كبيراً للزراعة، ولكن الحكومة الإماراتية اتخذت العديد من الإجراءات لتعزيز الاستدامة في القطاع الفلاحي، ويمكن عرضها فيما يلي:

1- قطاع الفلاحة:

تسعى دولة الإمارات من وراء الإهتمام بالزراعة إلى تحقيق الأمن الغذائي و الإستغناء عن الإستيراد بتقليص الفجوة الغذائية، وتحدي العوائق التي فرضتها عليها خصائصها الطبيعية كندرة المياه وقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وضعف التربة، من خلال توفير الثروة المائية وإستغلالها على أساس علمي، وإنشاء سدود ترابية وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل بإعتبارها العمود الفقري للزراعة، حيث تم إنشاء حوالي 38 ألف مزرعة، تتبع أساليب زراعة متنوعة، وتتضمن عدة نظم إنتاج زراعية مثل الزراعة العضوية، والتي تغطي مساحة تتجاوز 46 ألفاً هكتار، ونظم الزراعة بدون تربة (المائية)، والتي تغطي مساحة تتجاوز 1000 ألف هكتار، ويقدر إنتاجها من الخضراوات بحوالي 156 ألف طن سنوياً، وما يزيد على 500 ألف طن من المحاصيل الحقلية والأعلاف، ويقدر إنتاجها من الفاكهة بحوالي 200 ألف طن. وتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي الإنتاج الزراعي المحلي من الخضراوات يغطي حالياً نسبة تتجاوز 20% من إجمالي احتياجات السوق وقد أدت الجهود المبذولة إلى التوصل إلى نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق الإكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة. (نوال و توفيق، ديسمبر 2022، صفحة 159)

ب- واقع التكنولوجيا الزراعية في الامارات

تعد التكنولوجيا الزراعية في دولة الامارات العربية المتحدة من بين أهم الركائز لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي، وذلك من خلال ما يلي: (الامارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، 2023)

- السوق المحلية المستهدفة: من المتوقع أن ينمو استهلاك الغذاء في دولة الإمارات بمعدل سنوي يبلغ 3.5% / بواقع حوالي 10.3 مليون طن في عام 2023.
- أحدث الاتجاهات: يشكل الأمن الغذائي فهو مصدر قلق متزايد، مع الاعتراف بالحاجة إلى إنتاج الموارد الغذائية محلياً وسيؤدي تغيير التفضيلات الغذائية، بما في ذلك الطلب الزائد على منتجات الألبان، إلى التغيير في الطلب.
- فرص النمو: تعد فرصة عالمية كبرى لتلبية متطلبات سوق الغذاء الكبير في دولة الإمارات بفضل موقعها المركزي الاستراتيجي، كما أدى نمو الدخل في الاقتصادات الناشئة إلى زيادة استهلاك المنتجات ذات القيمة الأعلى مثل اللحوم ومنتجات الألبان. بالإضافة إلى إنتاجية الغذاء المبتكرة؛ الأغذية المحسنة، البروتين النباتي، السلالات النباتية المرنة؛ نمو في الإنتاجية.

ت- أشكال تطوير القطاع الفلاحي في دولة الامارات العربية المتحدة: وضعت الدولة الإماراتية أشكال عديدة تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا لتحسين القدرة على الإنتاج الفلاحي وتحقيق الاستدامة في ظل الظروف البيئية الصعبة، أهمها:

- تقنية الزراعة المائية (بدون تربة): يساهم هذا الأسلوب من الزراعة في توفير استهلاك مياه الري بنسبة تصل إلى غاية 90 %، وترشيد استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة بنسبة تصل إلى 70%، كما أنها تساهم في توفير المحاصيل على مدار السنة مع مضاعفة الإنتاج وتوفير مناصب عمل وإنتاج محاصيل صحية عالية الجودة. (نادية، رفيقة، و صورية، جوان 2022، صفحة 468)

- مشروع التكنولوجيا الزراعية الذكية بين الصين دولة الامارات العربية المتحدة: إن هذا المشروع قائم بين الصين ومجموعة من الدول العربية أهمها الإمارات وترتكز فكرة المشروع على التكنولوجيا الزراعية الذكية وهذا من خلال إجراء تعديلات زراعية مختلفة حسب طبيعة كل منتج زراعي، ويعتمد المشروع على أنظمة ذكية من أجل تعديل وتحليل الرطوبة، وتقوم على أساس التحكم في قوة الإنارة بداخل الصوبة لكي تناسب المحصول المراد زراعته ومنذ إنطلاق المشروع حقق نجحا حيث تم إنشاء 141 صوبة للزراعة الذكية إلى غاية 2018، وساعد هذا المشروع في إنتشار عدد مهم من الزراعات التي تتحمل درجات الحرارة العالية في الإمارات، وقد ساعد هذا المشروع أيضا في حل مشكل نقص العمال التي بتطلبها القطاع الزراعي إضافة إلى تطوير مشروع لترشيد المياه وهذا من أجل الحفاظ على المياه في الإمارات بالطريقة الصحيحة. حقق مشروع التكنولوجيا الزراعية الذكية نجاحا باهرا بفضل التقنيات التكنولوجية الحديثة التي بدا العالم بأكمله يستخدمها لإيجاد حلول لمشكل الغذاء على كل المستويات، كما يستهدف هذا المشروع إشراك العديد من الدول العربية. (سارة، لطيفة، و ياسمين، 2021، الصفحات 305-307)

4. تحليل واقع مساهمة الإنتاج السليبي للاقتصاد الإماراتي:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة، من بين الدول التي استطاعت أن تتبنى استراتيجية التنوع الاقتصادي، من خلال الانتقال من اقتصاد النفط إلى اقتصاد معرفي تنافسي، حيث يتجسد هذا في الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، من خلال تشجيع الابتكار، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (شيخي و زواتنية، 2019، صفحة 239)،

استراتيجيات التنوع الاقتصادي الرائدة: الدروس المستفادة من دول الخليج العربي

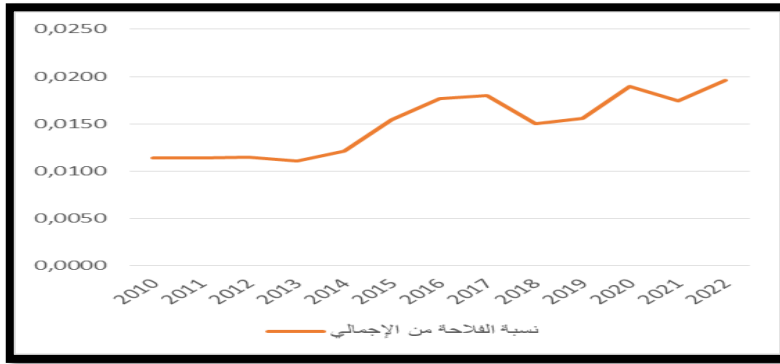
حيث تعتمد على عدة قطاعات إنتاجية مختلفة في اقتصادها. تختلف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من قطاع إلى آخر. وهذا ما نوضحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الإماراتي

HHI	نسبة الفلاحة من الإجمالي	اجالي قطاعات الإنتاج السلعي	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	الفلاحة	السنوات
0,413 8	0.0114	206700	8523	31024	30250	132541	2352	2010
0,418 0	0.0114	217125	8925	31986	31852	139877	2474	2011
0,439 2	0.0115	224442	9173	32462	32676	147549	2582	2012
0,435 6	0.0111	240096	9765	36212	34314	157152	2654	2013
0,389 9	0.0122	222670	9818	35972	36030	138140	2709	2014
0,252 6	0.0154	181403	10628	39009	38266	90699	2801	2015
0,198 3	0.0177	169530	12417	41579	37740	74799	2995	2016
0,220 2	0.0180	165260	14789	33956	34262	79281	2971	2017
0,288 5	0.0151	201615	15902	36087	36874	109717	3035	2018
0,275 2	0.0156	197479	16784	35497	36727	105393	3078	2019
0,175 7	0.0190	151651	15385	33683	34630	65078	2875	2020
0,245 1	0.0174	192306	17468	36802	37196	97486	3354	2021
0,189 2	0.0196	167324	17209.5	35600	36074	75166.5	3274	2022

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2023)

الشكل رقم (03): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج السلعي للاقتصاد الاماراتي



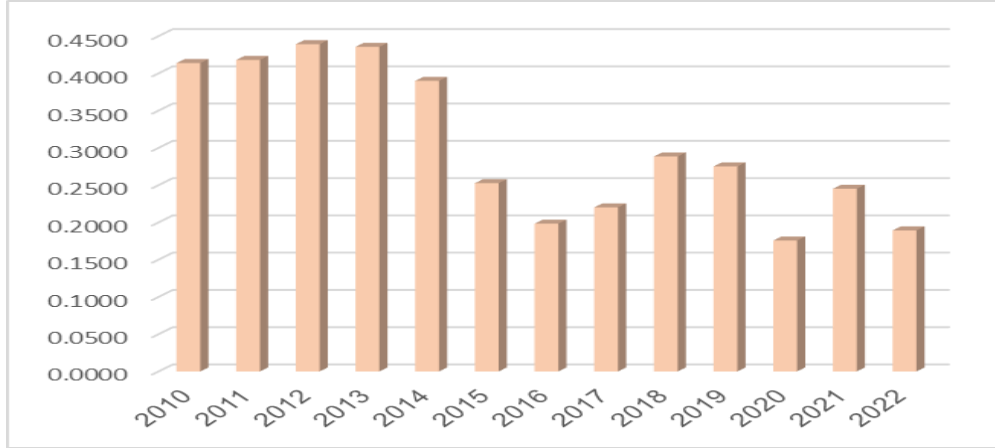
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (02)

من خلال قراءة بيانات الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الإنتاج السلعي في الاقتصاد الاماراتي ، قد عرف اتجاهها متذبذبا بين الصعود والنزول خلال الفترة (2022-2010)، حيث عرفت نسبة مساهمته معدلات نمو مرتفعة على مدى السنوات الأولى، انتقلت قيمتها من 0.0114% سنة 2010 إلى 0.0122% سنة 2014، ثم عرفت انخفاضا كبيرا سنة 2016 قدر ب 0.0151%، لترتفع بعدها سنة 2019 الى و سنة 2022، يرجع ذلك الى مع أهداف وتطلعات الحكومة الإماراتية لتحقيق منظومة متكاملة ومرنة للأمن الغذائي من خلال دعم وتطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي. وأولت دولة الإمارات جهوداً حثيثة لتحقيق استدامة القطاع الزراعي والثروة الحيوانية في الدولة، رغم انها تقع في حزام المناطق الجافة، وتشكل البيئة الصحراوية أكثر من ثلاثة أرباع المساحة الكلية للدولة، وتنسم بيئتها بقلّة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وكلها عوامل كان لها تأثير واضح على القطاع الزراعي والثروة حيوانية في الدولة فهما يشكلان عنصراً مهماً للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني على السواء.

5. تقييم التنوع في الناتج السلعي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2022-2010)

لتقدير وقياس مستوى تنوع الناتج السلعي في الاقتصاد القطري، تم الاعتماد على مؤشر (Herfindal –Hirshman)، حيث يوضح الشكل الموالي نتائج التقدير خلال الفترة (2022-2010):

الشكل رقم (04): تطور مؤشر التنوع الاقتصادي لإجمالي قطاعات الإنتاج السلعي في الاقتصاد الإماراتي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (02) والمعادلة رقم 01

الفرع الثالث: التجربة السعودية في التنوع الاقتصادي

لجأت العديد من الدول النفطية إلى التوجه نحو تنوع الهياكل الاقتصادية من بينها المملكة العربية السعودية وذلك منذ سنة 1970 حيث نصت الخطة التنموية الأولى على ضرورة تنوع القاعدة الاقتصادية، لتتوالى الجهود بعدها ضمن كل خطط التنمية الخماسية من خلال آليات عديدة تتماشى ومتطلبات الأوضاع الاقتصادية، إلى غاية سنة 2016 بإعلان المملكة العربية السعودية عن "رؤية 2030" التي عززت من مكانة الاقتصاد السعودي.

1. إمكانيات التنوع في المملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية أحد الدول الاربعة التي تمثل فيها الإيرادات النفطية المصدر الوحيد للدخل منذ بداية السبعينات، حيث ارتبط نمط التنمية في المملكة العربية السعودية بحجم الإيرادات النفطية وبالتالي ارتبطت السياسة المالية للدولة بحجم الإيرادات النفطية، وقد نتج عن ذلك زيادة الانفتاح الخارجي للدولة، وهو ما جعل الاقتصاد السعودي شديد الحساسية للتقلبات في السوق العالمية نتيجة التقلبات في أسعار النفط والتضخم المستورد الناتج عن زيادة الإيرادات. وحيث أن النفط يمثل أحد الموارد المستنزفة حيث تشير التقديرات الى أنه من المتوقع انخفاض إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ابتداء من عام 2055، كما أنه من المتوقع أن تزيد حدة هذا التراجع ابتداء من عام 2100، وهو ما سيكون له أثر سلبي على اقتصاديات هذه البلدان، خاصة الدول الكبيرة مثل المملكة العربية السعودية والتي من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها بحلول عام 2050. ولذلك ركزت خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة على تنوع الهيكل الاقتصادي كأحد الأهداف الاستراتيجية منذ خطة التنمية الأولى عام 1970 التي نصت على تنوع مصادر الدخل بالمملكة وتخفيف الاعتماد على البترول عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى خطة التنمية العاشرة التي نصت أيضاً على تنوع مصادر الدخل، وذلك من خلال التنوع الاقتصادي العمودي، والافقي، والمكاني. ويرجع سعي

المملكة العربية السعودية نحو تنوع القاعدة الاقتصادية إلى الأسباب الآتية: (خالد هاشم، جانفي 2019، الصفحات 82-83)

- تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة إقليمياً واجتماعياً أو التي تعود بالفائدة على الجميع؛
- التخفيف من أثر الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، التي تحدث نتيجة الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير؛
- يعتبر البترول مورد ناضب وغير مستدام، وهو ما يتطلب تنمية وتنوع الموارد الاقتصادية لاستمرار عملية التنمية؛
- عدم استقرار أسعار النفط وتعرض الاسعار للتقلبات في الأسواق العالمية، وهو ما يؤثر على حصيلة الصادرات النفطية، وبالتالي التأثير على الإيرادات والنتاج المحلي الإجمالي؛
- السعي نحو إيجاد مصادر تمويل ثابتة ومستقرة لتمويل خطط التنمية المتعاقبة لتجنب المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة الاعتماد على مورد واحد؛
- يسهم التنوع في خلق فرص عمل متنوعة، وهو ما يسهم في الحد من البطالة التي تبلغ حالياً حوالى 11.7% بين السعوديين وهى نسبة مرتفعة؛
- يساهم التنوع في زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مشاريع جديدة؛
- سعى المملكة إلى بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

2. استراتيجية التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

يعد التنوع الاقتصادي من الأهداف الاستراتيجية في الخطط التنموية للمملكة منذ انطلاقتها في عام 1970، فقد نصت خطة التنمية الأولى ضمن أهدافها العامة على تنوع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي. تم التركيز على سياسة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ضمن خطة التنمية التاسعة وخطة التنمية العاشرة، "رؤية 2030"، كما يلي: (علي، أمينة، و عبد المجيد، ديسمبر 2017، الصفحات 22-24)

أ. خطة التنمية التاسعة (2010 - 2014)

تضمنت خطة التنمية التاسعة ضمن بندها السابع هدف تنوع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية، وتعزيز قدرته التنافسية وتعظيم العائد من ميزاته النسبية من خلال آلية تكثيف جهود تنوع القاعدة الإنتاجية في المجالات التالية:

- الصناعات التي تعتمد على استغلال الميزات النسبية وتحويلها إلى ميزات تنافسية مثل البتروكيماويات والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة؛
- الصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال منها الصناعات التعدينية والدوائية، والتي تسهم بفاعلية في عملية التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة؛
- صناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية؛
- تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأهمية دورها في تنوع القاعدة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل للصناعات التحويلية المتجهة للتصدير؛
- نشاط السياحة؛
- الزراعة العصرية التي تركز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستخدم تقنيات لترشيد استخدام المياه.

ب. خطة التنمية العاشرة (2015-2019)

- تولي خطة التنمية العاشرة أهمية بالغة للتنوع الاقتصادي من خلال توفير بيئة محفزة وداعمة له، عبر أنظمة وتشريعات تكفل تحقيقه، واستراتيجية تعزز ما تم تنفيذه في الخطط السابقة، وذلك من خلال اتباع السياسات التالية:
- رفع معدلات استثمار الثروات المعدنية وتنويع أنشطتها، وتشجيع التوسع في إنتاج المواد الخام التعدينية ومعالجتها وتصنيعها محليا؛
 - الاستثمار في مشروعات تنوع مصادر الطاقة؛
 - تحفيز الشركات الاستراتيجية الأجنبية والمحلية لتنفيذ مشروعات استثمارية تسهم في تنوع القاعدة الإنتاجية؛
 - تطوير الأنشطة الإنتاجية والخدمية ذات الروابط القوية مع النفط والغاز؛
 - تنمية الصادرات غير النفطية وزيادة مساهمتها في إجمالي قيمة الصادرات؛
 - تطوير قطاع الخدمات وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مع التركيز على الخدمات المالية والسياحية، وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات الهندسية؛

- توسيع الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي خاصة في المجالات التي تتضمنها الاستراتيجية الوطنية للصناعة؛
 - تنوع الأنشطة الاقتصادية في الأنشطة غير النفطية مع التركيز على الأنشطة ذات الإنتاجية العالية والميزات التنافسية الواعدة؛
 - الاستفادة من الميزات النسبية للمناطق في تعزيز التنوع المكاني للأنشطة الاقتصادية، مع التوسع في إنشاء مناطق صناعية وحاضنات الأعمال والتقنية لتحسين استغلال تلك الميزات؛
 - تنمية الإنتاج الزراعي ذي الاستهلاك المحدود للمياه وتنمية نشاط صيد الأسماك؛
 - زيادة إجمالي القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره 7.9% لترتفع حصتها من الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 من نحو 59.7% عام 2014 إلى نحو 66% عام 2019 نمو قطاع التعدين غير النفطية والمهاجر بمعدل يبلغ 6.8% في المتوسط خلال خطة التنمية العاشرة؛
 - نمو قطاع الصناعات التحويلية الأخرى بمعدل يبلغ 8% في المتوسط سنويا خلال خطة التنمية العاشرة؛
 - تحقيق الصادرات السلعية غير النفطية معدل نمو سنوي قدره 8.9% سنويا خلال خطة التنمية العاشرة؛
 - زيادة الإيرادات العامة غير النفطية بمعدل سنوي مقداره 11.15% خلال خطة التنمية العاشرة؛
 - زيادة حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 من نحو 45.7% عام 2014 إلى نحو 51.5% عام 2014؛
 - الاستمرار في زيادة تمويل قطاع البحث والتطوير والابتكار وفق ما أقرته السياسة الوطنية للعلوم والتقنية للوصول إلى مستوى 2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025.
- ج. سياسة التنوع الاقتصادي ضمن رؤية 2030 أن تنوع الاقتصاد السعودي بعد من أهم مقومات استدامته رغم أن النفط والغاز يمثلان دعامة أساسية للاقتصاد السعودي، تضمنت ضمن بنودها في مجال تنوع الاقتصاد السعودي ما يلي:
- رفع نسبة مساهمة المنشأة الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي بين 20% إلى 35% حيث تمثل نسبة ضئيلة تقدر ب 5% وذلك من خلال مراجعة الأنظمة واللوائح وإزالة العوائق، تسهيل الحصول على التمويل ومساعدة الشباب والمبدعين في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم والسعي إلى إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال، من خلال دعم التسويق الإلكتروني؛

- زيادة فاعلية صندوق الاستثمارات العامة برفع قيمة أصوله من 600 مليار إلى ما يزيد عن 7 تريليون ريال سعودي وتحسين عوائد استثماراته بإعطائه دور كبير في تنوع الاقتصاد السعودي، حيث سيكون محركاً فعالاً لإطلاق بعض القطاعات الإستراتيجية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة؛
- دعم القطاعات الواعدة لتكون دعامة للإقتصاد، منها قطاع التصنيع من خلال توطين قطاعات الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية قطاع السياحة والترفيه من خلال تطوير مواقع السياحة وفق أعلى المعايير العالمية، وتسهيل إجراءات إصدار التأشيرات للزوار، تعزيز الإستثمار في القطاع الرقمي؛
- فتح المجال للقطاع الخاص من أجل تشجيع الابتكار والمنافسة وإزالة العوائق التي تحد من دوره في التنمية، تفعيل دور المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال بما يسهل للمستثمرين فرص أكبر التملك بعض الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم وغيرها، السعي إلى تحويل دور الحكومة من مقدم أو مزود للخدمة إلى منظم ومراقب للقطاعات؛
- تنمية قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الناتج الإجمالي إلى 97 مليار ريال وزيادة عدد فرص العمل فيه إلى 90 ألف فرصة عمل بحلول 2020، من خلال إجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية في القطاع وإطلاق مجموعة من المشروعات، وتكثيف الاستكشاف ومراجعة تراخيص الاستخراج؛
- تأسيس مناطق خاصة في مواقع منافسة وذات مقومات استثنائية منها المناطق اللوجستية والسياحية والصناعية وستتمتع هذه المناطق بأنظمة ولوائح تجارية خاصة من أجل تعزيز الاستثمارات النوعية؛
- رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج الإجمالي المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%+؛
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65%؛
- تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات تحسين جودة الاتصال بالشراكة مع القطاع الخاص والوصول إلى نسبة تغطية 90%، إضافة إلى تعزيز حوكمة التحول الرقمي عمر المجلس وطني يشرف على هذا المسار، دعم المستثمرين المحليين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

3. تطوير القطاع الفلاحي السعودي:

يقوم تطوير القطاع الفلاحي بالاقتصاد السعودي على مجموعة من الركائز التي تعزز من تنمية القطاع الفلاحي من حيث استدامة موارده ومساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير مختلف الخدمات الفلاحية وغيرها، ويمكن توضيحها فيما يلي: (وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2023، الصفحات 10-11)

أ. الركيزة الأولى: تعزيز استدامة الموارد الطبيعية

تهدف هذه الركيزة إلى تقليص استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة في القطاع الفلاحي من 19 مليار متر مكعب عام 2017 إلى (3.8-6.2) مليار متر مكعب عام 2030 وتطوير قطاع الري وتحسين استخدام الاراضي وإدارة المخلفات الفلاحية مما يساهم في تحقيق توجهات الاستراتيجيات الوطنية للمياه والبيئة والمراعي. تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- تحسين إمدادات مياه الري وتوزيعها؛
- تأهيل المدرجات الزراعية وتطبيق حصاد المياه؛
- تعزيز الرصد والامتثال لرفع كفاءة استخدام المياه؛
- التطوير التنظيمي ورفع القدرات في قطاع الري؛
- تعزيز استخدام تقنيات الري الحديثة وخدمات الارشاد؛
- تحسين الاستدامة الاقتصادية لقطاع الري؛
- تحسين استعمال الاراضي الزراعي؛
- إدارة المخلفات الزراعية.

ب. الركيزة الثانية: المساهمة في الامن الغذائي

تهدف هذه الركيزة إلى تحديد وتحقيق مستهدفات الاكتفاء الذاتي والحزن الاستراتيجي لكل المنتجات الزراعية بالتواؤم مع متطلبات استراتيجية الامن الغذائي وتعزيز الاستثمار الزراعي بالخارج وفق استراتيجية الاستثمار الفلاحي السعودي المسؤول في الخارج. تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- تنفيذ استراتيجية وخطة تنفيذية الاستثمار الزراعي السعودي المسؤول في الخارج؛
- تنفيذ برنامج فعال الاحتياطي والحزن الاستراتيجي الأغذية يتضمن نظام الانذار المبكر ومعلومات الاسواق الزراعية؛
- وضع هيكل مناسب وآلية للتنسيق ونظام حوكمة لمؤسسات وسياسات وتشريعات الامن الغذائي؛
- تنفيذ برنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء قائم على المعايير والتجارب العالمية والممارسات الجيدة.

ت. الركيزة الثالثة: تطوير التسويق والخدمات الفلاحية

تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز كفاءة الخدمات الفلاحية بالتعاون مع القطاع الخاص، وتطوير الاسواق الفلاحية والتسويق وتفعيل دور الجمعيات التعاونية واعادة وتوجيه آليات الدعم لرفع الانتاجية وتعزيز المنتجات ذات ميز نسبية. تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- إنشاء البوابة الوطنية لقطاع النخيل والتفاح؛

- دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الفلاحية؛
 - انشاء شركة لتقديم الخدمات الزراعية؛
 - انشاء مراكز خدمات تسويقية لصغار المزارعين والمنتجين؛
 - توجيه وتطوير آليات الدعم المالي؛
 - إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام (الجملة)، (الخضار، الفواكه، الماشية والاسماك).
- ث. الركيزة الرابعة: التنمية الريفية الفلاحية المستدامة**
- تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز قدرات إنتاج صغار المزارعين في المناطق الريفية من خلال تطوير زراعة وتصنيع وتجارة بعض المنتجات الفلاحية الواعدة لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق. تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق البن العربي؛
- تطوير قطاع صغار مربي الماشية؛
- تطوير تربية النحل وإنتاج العسل؛
- تنمية زراعة وتجارة الورد؛
- تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق الفواكه؛
- تعزيز قدرات صغار الصيادين ومستترعي الأسماك؛
- تطوير زراعة المحاصيل البعلية؛
- تطوير القيمة المضافة من الحيازات الصغيرة والأنشطة الريفية.

ج. الركيزة الخامسة: الحفاظ على صحة النبات والحيوان

تهدف هذه الركيزة إلى تطوير منظومة متكاملة لتعزيز سلامة وجودة المنتجات الفلاحية من خلال تعزيز الحجر ووسائل الوقاية وآليات الاستقصاء والسيطرة، تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية والسلمكية؛
- مركز تطوير وإنتاج اللقاحات البيطرية للعترات المرضية المحلية؛
- تطوير الإدارة المتكاملة لآفات والأمراض النباتية؛
- دراسة إنشاء مدينة الحجر الفلاحي (حيواني، نباتي، سمكي) وتطوير منظومة الحجر الحالية؛
- الوقاية من سوسة النخيل الحمراء ومكافحته.

ح. الركيزة السادسة: تحسين الإنتاجية الفلاحية

تهدف هذه الركيزة إلى استخدام أحدث التقنيات وتبني أحسن الممارسات وتعزيز البحث والتطوير في قطاعات الثروة النباتية والحيوانية والسمكية لزيادة الكفاءة الانتاجية وتحقيق مستهدفات الانتاج المحلي مع ضمان الاستدامة. تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- تعزيز الابحاث التطبيقية الفلاحية؛
- التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية؛
- تحسين الانتاج الحيواني المستدام؛
- الاستخدام المسؤول للمدخلات الفلاحية؛
- تطوير الزراعة العضوية؛
- تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة؛
- تطوير التسويق بقطاع الاستزراع السمكي؛
- تطوير مرافق الصيد.

خ. الركيزة السابعة: هيكلية القطاع وبناء القدرات

تهدف هذه الركيزة إلى تنفيذ التحسينات المقترحة على الإطار المؤسسي والتشريعي وتطوير قدرات المراقبة والرصد وتعزيز التعليم والتكوين وبناء نظم معلومات وقواعد بيانات شاملة وحديثة للقطاع. تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- إنشاء مكتب إدارة تنفيذ الاستراتيجية؛
- استصدار قوانين او تعديلاتها؛
- تنفيذ الإطار المؤسسي؛
- بناء قواعد للبيانات الفلاحية وتحديث نظم المعلومات؛
- تطوير نظام السجلات الزراعية؛
- تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين؛
- تطوير المختبرات وضبط الجودة.

4. واقع مساهمة الإنتاج السلمي للاقتصاد السعودي:

أدركت المملكة العربية السعودية أدركت المملكة العربية السعودية منذ زمن بعيد ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني والتخلي تدريجياً عن النفط كمورد دخل رئيسي، وكان الاهتمام بالتنويع الاقتصادي هدفاً أساسياً وشرطاً لبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة، حيث تكشف خطة ورؤية 2030 عن استهداف واسع النطاق

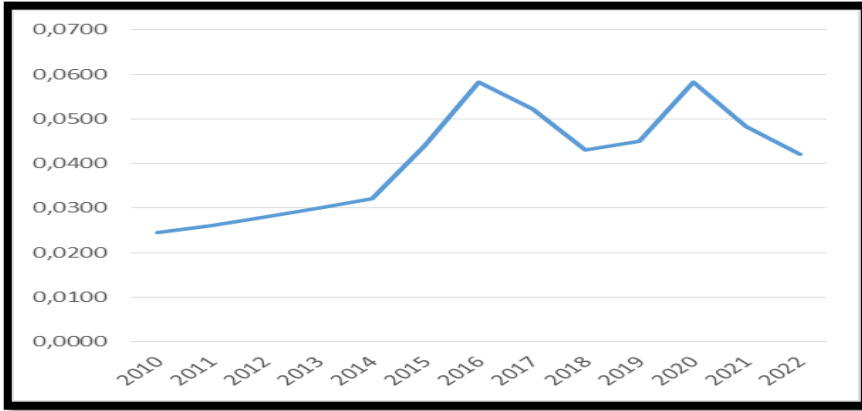
استراتيجيات التنوع الاقتصادي الرائدة: الدروس المستفادة من دول الخليج العربي

للتنوع الاقتصادي، من خلال دعم القطاعات الاقتصادية والعمل على تنميتها. حيث نوضح من خلال الجدول الموالي مساهمة إجمالي القطاعات في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (2010-2022):
الجدول رقم (03): واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية للاقتصاد السعودي

HHI	نسبة الفلاحة من الإجمالي	إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	الفلاحة	السنوات
0,6253	0.0244	502508	7728	23029	67840	391651	12260	2010
0,5924	0.0261	488591	7874	27316	69944	370685	12772	2011
0,5584	0.0280	474674	8020	31603	72048	349719	13284	2012
0,5231	0.0299	460757	8166	35890	74152	328753	13796	2013
0,4677	0.0321	446775	8661	40791	81650	301348	14325	2014
0,2271	0.0439	332908	31127	43460	79457	164238	14626	2015
0,2424	0.0583	297161	10239	42553	83189	143859	17321	2016
0,2850	0.0523	333112	10832	41225	88774	174870	17411	2017
0,3467	0.0430	407144	13138	40399	100748	235363	17496	2018
0,3242	0.0450	393824	12580	43641	99438	220455	17710	2019
0,2233	0.0583	307657	12171	45000	90869	141676	17941	2020
0,3042	0.0483	398712	11114	45513	108820	213998	19267	2021
0,3631	0.0420	489767	10057	46026	126771	286320	20593	2022

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2023)

الشكل رقم (05): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج السلعي للاقتصاد السعودي

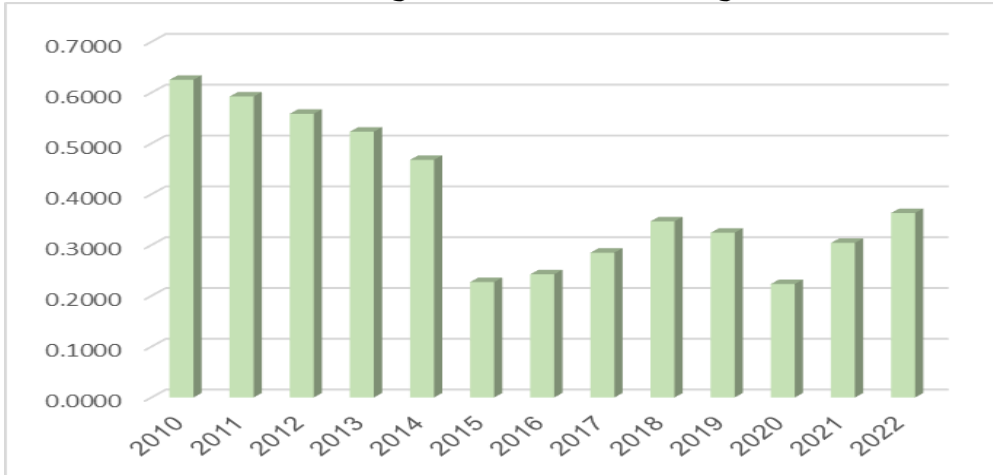


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03)

5. تقييم التنوع في الناتج السلعي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (2022-2010)

لتقدير وقياس مستوى تنوع الناتج السلعي في الاقتصاد السعودي، تم الاعتماد على مؤشر Herfindal (Hirshman-)، حيث يوضح الشكل الموالي نتائج التقدير خلال الفترة (2022-2010):

الشكل رقم (06): مؤشر التنوع الاقتصادي لإجمالي قطاعات الإنتاج السلعي في الاقتصاد السعودي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (03) والمعادلة رقم 01

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتبين أن استراتيجيات التنوع الاقتصادي التي اعتمدها دول الخليج العربي تمثل نموذجًا هامًا للدول التي تسعى لتحقيق تنمية مستدامة وتقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية، خصوصًا النفط. من خلال

- تحليل الدروس المستفادة من هذه التجارب، يمكن القول أن التنوع الاقتصادي يتطلب تبني استراتيجيات شاملة ومتكاملة تشمل تطوير قطاعات جديدة، الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا، وتعزيز بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. النتائج تؤكد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق أهداف التنوع وتنمية القطاعات غير النفطية بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني ويضمن استدامته على المدى الطويل.
- ساهمت استراتيجيات التنوع في تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتكنولوجيا والخدمات المالية؛
 - أدت الاستراتيجيات إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية، وجذب الاستثمارات الأجنبية؛
 - تواجه الدول تحديات تتعلق بالبنية التحتية والاعتماد الجزئي على الإيرادات النفطية، مما يتطلب مزيداً من الإصلاحات؛
 - ضرورة تكثيف الجهود في تطوير القطاعات غير النفطية، وتعزيز الابتكار، وتحسين البيئة الاستثمارية لضمان استدامة التنوع الاقتصادي.

قائمة المراجع:

- Asharf, M. (December 2018). Introduction to Economic Diversification in the GCC Region. Retrieved from CHAPTER 1: https://www.researchgate.net/publication/322130167_Introduction_to_Economic_Diversification_in_the_GCC_Region
- Benazza, H. (2019). Economic Diversification outside the Hydrocarbon Sector in Algeria" The road to sustainable development ". International Journal of Economic Studies, 2(7), 1-142.
- Jason, M., Hany, B., & Vasundhara, S. (May 2017). Qatar's Global Investment Strategy for Diversification and Security in the Post-Financial Crisis Era. Centre on Governance Research Paper Series, 07(17), 01-22.

- The International Trade Administration. (2020, 06 24). QATAR – OPPORTUNITIES IN FOOD/FARMING SECTOR. Consulté le 10 30, 2023, sur <https://www.trade.gov/market-intelligence/qatar-opportunities-foodfarming-sector>
- الامارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد. (2023, 11 10). التكنولوجيا الزراعية. تم الاسترداد من الصفحة الرئيسية ازدهر في الإمارات القطاعات الواعدة التكنولوجيا الزراعية: <https://www.moec.gov.ae/-/agritech>
- بلال شبيخي، و عبد القادر زواتنية. (2019). سياسة التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي - الأجنحة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 نموذجاً - مجلة الإستراتيجية والتنمية، 09(16)، 237-257.
- بللما أساء، و بن عبد الفتاح دحمان. (جانفي 2018). استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التحارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07(01)، 329-353.
- بن شيخة نوال، و بن الشيخ توفيق. (ديسمبر 2022). تجربة الامارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنوع الاقتصادي. مجلة التنمية الاقتصادية، 07(02)، 153-168.
- حلبي سارة، بهلول لطيفة، و عمارة ياسمين. (2021). الزراعة الذكية مناخيا تقنيات حديثة من أجل التنمية المستدامة عرض تدارب دولية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. كتاب جماعي بعنوان: أهمية ووزن القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر "الجزء الأول"، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.
- سوداني نادية، بن عيشوبة رفيقة، و صدقاوي صورية. (جوان 2022). إشكالية تبين الزراعة الذكية في الدول العربية مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، 22(01)، 453-475.
- صندوق النقد العربي. (2023, 09 12). صندوق النقد العربي. تم الاسترداد من التقرير الاقتصادي العربي الموحد: <https://www.amf.org.ae/ar>
- عبد الحميد خالد هاشم. (جانفي 2019). التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 19(01)، 75-98.

- محمد عبدالله بن حمد بن قاسم . (07, 2022). مكتب الاتصال الحكومي. تاريخ الاسترداد 27 10, 2023، من السياسة الاقتصادية: <https://www.gco.gov.qa/ar/focus/economic-policy/>
- وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2023). الاستراتيجية الوطنية للزراعة والملخص التنفيذي لعام 2023. المملكة العربية السعودية: صندوق التنمية الزراعية.
- يوسفات علي، النعماوي أمينة، و بابا أحمد عبد المجيد. (ديسمبر 2017). أهمية التنوع الاقتصادي كاستراتيجية للتقليل من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية: تجربة المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 01(05)، 15-28.